القوانين والاصلاحات التشريعية السابقة لقانون وشريعة حمورابي وتأثيراتها على حضارة بلاد وادي الرافدين

«Legislative codes and Reforms before the code and the legislation of Hamorabi and their effect on the civilization of masopotamia »

د. علي كسار غدير سلطان الغزالي / قسم التاريخ /كلية التربية /جامعة كربلاء

ملخص :

تشمل تلك الدراسة «القوانين والاصلاحات التشريعية السابقة لقانون وشريعة حمورابي وتأثيراتها على حضارة بلاد وادي الرافدين » وذلك لأهمية تلك القوانين ، حيث انها وضعت قواعد العدالة والمساواة بين الناس ، كما انها قد حفظت حقوق الفقراء والعبيد من أسيادهم ، وكذلك تطرقت الى مختلف نواحي الحياة القديمة آنذاك ، وكما ان الملك حمورابي قد استفاد من تلك القوانين والتشريعات السابقة له.لقد تركز موضوع تلك الدراسة على قانون أوروكاجينا ، ثم قانون أورنمو ، وكذلك قانون مملكة اشنونا ثم تشريعات ايسن او ليبت عشتار ، ثم قوانين وشرائع الملك حمورابي وأهميتها لمجتمع بلاد الرافدين.اعتمدت تلك الدراسة على العديد من المصادر والمراجع التي أفدت منها ، والتي أغنت الموضوع بمعلومات لا بأس بها لاسيما المعربة وغير المعربة.ومن بين تلك المصادر، برهان الدين دلو في مصدره حضارتي مصر والعراق ، وكذلك محمد بيومي مهران في مصدره تاريخ العراق القديم، وكذلك أحمد أمين سليم في مصدره دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الادنى القديم وغيرها من المصادر.ثم تناولت الخاتمة ، وهي ابرز النتائج التي توصل اليها الباحث.

Abstract:

This study includes «Legislative codes and Reforms before the code and the legislation of Hamorabi and their effect on the civilization of masopotamia» due to the importance of these codes as they established the bases of justice and the equality among people, protected the rights of poor people and slaves from their masters, also dealt with different sides of incident life, and finally the king Hamorabi took advantage of thses codes and legislations that were issued before himThe subject of that study was focused on Orcajeena code, Urnam code, the code of Eshnona kingdom, legislations of Isen or Lebeet Ishtar, and the codes and the legislations of Hamorabo and their importance to the society of masopotamia.That study depended upon a number of resources and references the researcher took advantage from and that enriched the subject with good information whether these resources were translated in to Arabic or not. Among thses resources are: Burhan Adden Dalu in his book «the civilization of Egypt and Iraq», Ahmed Ameen Saleem in his book «studies in the history and the civilization of ancient near East, and other resources.The Study has a conclusion that was the most prominent result reached by the researcher.

مقدمة

يدور هذا البحث حول «القوانين والاصلاحات التشريعية السابقة لقانون وشريعة حمورابي وتأثيراتها على حضارة بلاد وادي الرافدين» ، فمن المعروف ان لسكان بلاد الرافدين مساهمات كثيرة في تطور الحضارات الانسانية منذ انبعاث الحضارات القديمة، وتلك المساهمات لم تقف عند ناحية بعينها من تلك المظاهر الحضارية، بل شملت جميع الجوانب الحياتية للانسان، فمن ناحية القوانين والاصلاحات وهو موضوع قد ظهرت فيها المبادئ الأولى للقوانين والنظم البشرية والتي تعد أقدم ما عرف منها حتى الوقت الحاضر، حيث لم تصل لنا أية مجموعات قانونية قد سبقتها تاريخيا. وتعد اصلاحات وشرائع بلاد الرافدين أولى الجهود البشرية في تنظيم حياة الانسان الاجتماعية على أسس وأصول معينة بالرغم من أنهم يعتبرون الآلهة مصدراً لقوانينهم وشرائعهم ، وهي قد شكلت أقدم المحاولات للملوك والحكام نحو إصلاح الاوضاع الاجتماعية وتنظيم العلاقات التي ربطت بين أفراد المجتمع الواحد وبذلك فهي أهم المدونات الشرقية القديمة.

ولعل الاعتقاد السائد بأن مصدر القوانين إلهي وإن اصدار الملوك لها بوحي من الآلهة، قد جعل من تلك القوانين عادة وعرفا مما أكسبها صفة الالتزام في تنظيم العلاقات الاجتماعية آنذاك، وحتى لو اعتبرنا ان شرائع بلاد الرافدين ليست أقدم الشرائع المعروفة فإنها على أقل تقدير من أرقى وأنضج ما توصل اليه العقل البشري من تقنين فهي مكتوبة بأسلوب قانوني اتصف بالدقة وتناولت في مجملها العلاقات الاجتماعية بين البشر بعيداً عن المؤثرات الدينية.ان معلوماتنا عن القوانين والاصلاحات في بلاد وادي الرافدين قديما تنقسم إلى مصدرين أولهما الشرائع المكتوبة منذ عصور مختلفة متمثلة في بداية العصر السومري حتى العصر الآشوري، كما ان معظم الاصلاحات السابقة لقانون وشريعة حمورابي غير كاملة، وثانيهما الوثائق القانونية والتي تتمثل في آلاف من الألواح الطينية حينما سُجل عليها عدد كبير من أنواع العقود، كعقود الزواج والطلاق والميراث والتبني، وكما شملت قرارات المحاكم ورسائل الملوك الادارية فضلا عن المستندات الادارية المتصلة بتحديد الأجور والضرائب المفروضة آنذاك.واضافة إلى ذلك فان المصادر السابقة الخاصة بشرائع وقوانين بلاد الرافدين قد احتوت بعض الدروس التعليمية وهي نصوص قد وُضعت بهدف تعليم وتدريب التلاميذ على الكتابة واستعمال اللغة وأهمها اللغة السومرية حيث احتوى كثير منها على نصوص ومقتطفات قانونية سومرية وبابلية.ان كل تلك السمات التي اتسمت بها هذه القوانين والاصلاحات جعلت الباحث يختار تلك الدراسة الشاملة لهذه الاصلاحات، وهي قلما أشار اليها بعض الباحثين او أغفلوا عن قسم منها.ولذلك اخترنا هذا الموضوع للدراسة، فبدأنا بعرض تلك القوانين كل على حدة ، فبدأنا بقانون أوروكاجينا ، ثم قانون اورنمو، وكذلك قانون مملكة اشنونا ، وتشريعات ايسن او لبت عشتار ، ثم تطرقت لقوانين وشرائع حمورابي وأهميتها لمجتمع بلاد الرافدين.ان تلك الدراسة قد اعتمدت على مصادر أجنبية غير معربة منها Gadd ومصدره The cities of Babylonai حينما ركز على الاصلاحات والقوانين البابلية وعلاقتها بباقي الاصلاحات ، ومن بين المصادر الاخرى أحمد أمين سليم وكتابه دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى حينما ركز على العراق القديم وأهم من قام بالتشريعات والاصلاحات، وكذلك محمد بيومي مهران في كتابه تاريخ العراق القديم حينما ركز على أهم تشريعات حمورابي وعلاقتها بباقي الشرائع الأخرى، وغيرها من المصادر والمراجع الاخرى والتي أفدت منها، ولمن أراد الاطلاع على تلك المصادر فقد وضعتها في نهاية هذا البحث.
أرجو ان اكون قد وفقت في تلك الدراسة **والله الموفق**.

أولاً: قانون أوروكاجينا:

إعتمد الباحثون في دراسة القوانين والاصلاحات التشريعية القديمة في بلاد الرافدين على الاحكام الصادرة عن المحاكم المختلفة التي تضمن البعض منها دعاوى الأملاك والأراضي وغيرها [i] .
وفضلاً عن ذلك فقد تم الاعتماد على الأوامر الملكية المتعلقة بتنفيذ الأنظمة والقوانين والتي كان يصدرها الملوك ولقد احتوت في طياتها على تشريعات قانونية وجب الالتزام بها والعمل على منوالها في الأمور المختلفة [ii] .
وتعد تشريعات أوروكاجينا [iii] (Urukagina) من أوائل التشريعات القانونية، ويمكن أن نعتبر صاحبها من أوائل المشرعين في تاريخ البشرية اذ وردت بعض الاشارات من عصر فجر الأسرات السومرية ومن العصر الأكدي والتي أشارت إلى إصلاحاته في المجال الاجتماعي وتنظيماته الادارية ورفعه الظلم عن الطبقات الفقيرة، هذا وقد وُجدت بعض النماذج لبعض الوثائق[iv] والتي أصدرها ضمن منقوشة في أربع نسخ في أطلال مدينة لكش (لجش) والتي ترجع الى عام ٢٣٥٨ق.م، وهي قد سبقت غيرها من شرائع واصلاحات بلاد الرافدين [v] .
والملاحظ ان أوروكاجينا قد اهتم بالجوانب الادارية في دولته فقد عفى عن المساجين الذين حُكم عليهم نتيجة عدم وفائهم بدفع الضرائب، وكما خفف عن الرعاة عبودية العمل وراء الحمير والأغنام لمصلحة نظار الماشية، وكما خفف أيضاً عن أصحاب المراكب عبودية العمل في مراكبهم لمصلحة المشرفين على شؤون الملاحة [vi] .
يبدو ان اوروكاجينا كان بارعاً بإدارة دولته واصلاحاتها رغم اهتمامه بالجوانب العسكرية نتيجة صراعه مع سلالة أوما ، ويبدو انه قد وقف الى جانب الطبقة الفقيرة التي عانت الكثير من خلال تخفيف العبئ عنهم ، ويبدو انه كان محبوباً من قبل طبقة الفقراء والطبقة العاملة .وفيما يخص رفع الظلم عن الطبقات الفقيرة أيضاً، فقد أصدر قانوناً لمنع مظاهر الظلم والاستغلال عن الفقراء الذين كان نصيبهم أن تجاور منازلهم منازل الأغنياء إذ قرر فيه منع الأثرياء من شراء منازل تجاور أملاكهم الا برضى أصحابها ودفع الثمن المناسب لها جاء في أحد النقوش ((..... اذا كان بيت الرجل الفقير بجوار بيت الغني الكبير فلا يجوز لذلك الغني أن يستولي على بيت الفقير.....))[vii] وان لا يشتري أحدهم جحش دون أن يدفع ثمنه لصاحبه[viii] .
وعلاوة على ذلك فقد أجرى الملك أوروكاجينا تعديلات في النظم الادارية، حينما ألغى بعض المناصب المعروفة سابقا مثل محصل الفضة وناظر الملاحين وناظر الماشية وناظر صيد السمك، ويبدو أنه ألغى بعض الرسوم أو قلل من قيمتها أو شأنها وجعلها ليس ذي قيمة تذكر، فقد جاء في ذلك : «لا يجوز للايشاكو او وزيره تحصيل أية رسوم في حالة الطلاق وكذلك في حالة العطار الذي يقوم بتحضير نوع من الدهان كما لا يحق للايشاكو أو وزيره أو ناظر القصر تحصيل رسوم منه»، وقلل مقدار المال الذي كان يستلمه الموظفون من أهل الميت مقابل دفنه ربما أقل من النصف عما كان معمولا به سابقا [ix] .

وفضلاً عن ذلك فقد استطاع أن يحد من نفوذ الكهنة، بحيث أصبحت أوقاف المعبد محترمة ومصونة [x]، كما استطاع أن يقضي على طبقة اللصوص فمثلا ((....اذا هيا ابن الفقير بركة للصيد فلا يجرؤ أحد أن يسرق سمكها ....)) وانطلاقا من الاصلاحات والقوانين التي أصدرها أوروكاجينا لم يعد في استطاعة الموظف أو أحد الأغنياء الاعتداء على حدائق الفقراء والاستيلاء على ثمارها كما كان يوجد في الماضي [xi].

ويلاحظ ايضا بأن أوروكاجينا قد أعلن مسؤوليته عن الأرامل واليتامى وحماية الفقراء من ظلم الأغنياء والأقوياء [xii].

وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن اصلاحاته الادارية والاقتصادية قد حققت أهدافها الاجتماعية التي كان يسعى اليها والدليل على ذلك انه كان يلقب بمعبود مدينة لجش وهذا دلالة واضحة على مدى حبهم واحترامهم وتعظيمهم له وهذه صفة قلما حصل عليها ملوك بلاد الرافدين القديمة، ويبدو ان سلطة الملك هي الاقوى بحيث لم يجرؤ أحد من الوزراء أو كبار الموظفين التدخل في شؤون حكمه.وفضلا عن ذلك فقد وصلت نماذج من العصر الاكدي وتضم أنواعا من الوثائق القانونية المتصلة بالجوانب الادارية حيث ظهر خلال هذا العصر القضاة المدنيون وكانوا يتمتعون بمكانة سامية في الدولة، كما اتخذ سرجون المؤسس الحقيقي للدولة الأكدية لقب ملك العدل مما يوحي بوجود اتجاهات تشريعية قانونية [xiii] يبدو ان الهدف منها هو تحقيق العدالة الاجتماعية كما سبق ذكره.ان انصراف أوروكاجينا الى اصلاحاته الداخلية فضلاً عن عدم اهتمامه بما كان يدور حوله في مملكة (أوما) عدوة مملكة (لجش) اللدود انما أعطى الفرصة لحاكم (أوما) الملك (لوجال زاجيزي) لأن يقوم بهجوم خاطف على (لجش) فاضرم فيها النار ونهب ثرواتها واستولى على معابد الارباب ، وحطم اصنامها وقد سجل احد كتبة (لجش) ما أصاب بلده على لسان مليكه فقال «ان رجال أوما باجتياحهم لجش انما قد ارتكبوا اثماً عظيماً ، وانه ليس هنالك خطيئة او ذنب على اوروكاجينا» [xiv].

يبدو ان ما أصاب لجش لم يتحمله أوروكاجينا وحده بل تحمله الكل ، ونتيجة اصلاحاته الواسعة نجد انه حتى الكتبة وعامة الشعب قد وقفوا مدافعين عنه .

ثانياً: قانون أورنمو (Our-Nammou)

برزت شخصية أورنامو في مدينة أور التي استطاع أن يستقل بحكمها مؤسسا بذلك أسرة سومرية جديدة تمثلت في أسرة أور الثالثة (٢١٢٠ - ٢٠٠٤ ق.م) حينما نجح في وقف التسللات الجوثية وقد تمكن من بسط النفوذ السومري على جنوب بلاد الرافدين وكما قام بحفر القنوات لتنظيم الري والاهتمام ببناء المعابد كمعبد ايكور في مدينة نيبور [xv].

أما فيما يتعلق باصلاحاته أو قوانينه التشريعية فقد وُجدت مكتوبة على قوالب طينية مُثلثة وكان عدد المواد التي أمكن ترجمتها لم تتجاوز اثنان وعشرون مادة لأن الالواح التي كُتبت عليها القوانين قد تكسرت أو تلفت معظم أجزائها [xvi]، وبذلك فقد تعذر الحصول على جميع ما اشتملت عليه [xvii] علماً بأنها كانت تتألف من واحد وثلاثون مادة قانونية [xviii]، وقد كتب قانون أورنمو باللغة السومرية، وتضمن قواعداً واحكاما سومرية تختلف عن تلك التي نجدها في القوانين البابلية التي جاءت بعدها، فلم يؤخذ بمبدأ القصاص الذي أخذت به القوانين البابلية، بل تم استبداله بمبدأ التعويض [xix]، ولقد اعتقد البعض أنه ناتج عن اهتمام السومريين بالتجارة، الا ان هذا المبدأ لم يطبق في بعض الحالات مثل المطالبة بمعاقبة الزوجة الخائنة بالذبح، ومعاقبة الخادمة التي تتطاول على سيدها أو سيدتها بوضع فمها على الملح [xx].

يبدو ايضا من تلك القوانين بأنها ذي أهمية كبيرة لمجتمع بلاد وادي الرافدين القديمة بالرغم من اختلاف بعضها عن البعض الآخر في بعض المواد وصيغة كتابتها أو نقشها .

ولقد أشار اورنمو في مقدمة قانونه إلى بعض اصلاحاته وإنجازاته لاسيما في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وكما اهتم كثيرا بالأوزان والمكاييل [xxi]، وان ما عثر عليه من الشريعة عدت ناقصة، ولم يبق منها سوى المقدمة وبعض المواد القانونية وهي سابقة لشريعة حمورابي بنحو ثلاثة قرون من الزمن وهي تنقسم كأية شريعة من مقدمة ومواد تضم الاحكام فضلاً عن الخاتمة [xxii] وكما تضمنت تلك الشريعة ملخص مغادرة تفويض الآلهة له بممارسة السلطة نيابة عن الإله انانا [xxiii].

ومن بين المواد التي تضمنتها قوانين أورنمو ايضا هي المادة التي تضمن إعادة العبد الهارب إلى صاحبه الذي يعمل لديه، جاء في أحد النصوص «اذا ضرب رجل رجلاً بآلة وقطع قدمه فعليه أن يدفع عشرة شواقل من الفضة»، وجاء أيضا «اذا قطع رجل أنف رجل آخر بآلة فعليه أن يؤدي ثلثي مينا من الفضة» [xxiv].

وفضلاً عن ذلك فقد تضمنت القوانين استظهار نية الشاهد قبل حضوره المحكمة في قضية قانونية، ووجود نظام التجربة أو الاختبار الذي يقوم على أساس امتحان المتهم الذي لا يملك الأدلة سلباً أو ايجاباً وذلك عن طريق إحضاره إلى مكان مقدس كانوا يعتقدون بوجود قوى الهية فيه كأن يتم إحضاره إلى النهر ويطلب منه أن يرمي بنفسه فيه، وهنا غالبا ما تنهار معنوياته وتتحطم نفسيته اذا كان مذنباً خشية من غضب الآلهة ورهبة من النهر اذا ما كذب فيضطر للاعتراف بذنبه ، وأحياناً يرمي بجثته في المياه فاذا قدر له الخروج سليماً اعتبر بريئاً، واذا عجز عن مقاومة النهر اعتبر مجرماً [xxv].

ويلاحظ اهتمام شريعة أورنمو بالمرأة وشؤون الأسرة ايضا حينما دافع عن اليتامى والأرامل ويمكن اعتبار تلك الشريعة قد أرست قواعد العدالة الاجتماعية وأعطت الحقوق لأصحابها.

وعلاوة على ذلك فقد برزت شخصية المصلح الملك «اور- ننورتا» واهتمامه بالتشريعات والقوانين فضلا عن الاصلاحات، فهنالك محاكمة خاصة بجريمة قتل منقوشة على لوح طيني [xxvi] ويرجع تاريخها الى عام ١٨٥٠ ق.م تقريباً، جاء فيها:« قام ثلاثة رجال بقتل أحد موظفي المعابد، وقد اخبر القتلة زوجة القتيل بفعلتهم لاسباب غير معروفة ، وبالرغم من عدم اخبار الزوجة السلطات الرسمية بالامر ، الا ان خبر الجريمة وصل الى مسامع الملك اور-ننورتا عندما كان في عاصمته (ايسن) فاحال القضية الى مجمع المواطنين والذي كان يمثل المحكمة التي تقوم بالحكم في القضايا ، وبعد أخذ وردّ أقر أعضاء المجمع (المحكمة) بتبرئة المرأة والحكم على الجناة الثلاثة بالاعدام» [xxvii].

يلاحظ ان مجمع المواطنين والذي مثل المحكمة آنذاك كانت له هيبة وسطوة في النظر لبعض القضايا ويبدو انه كان مدعوماً من قبل الملك نفسه ، كما ان سلطة المشاورة في تلك الامور كانت واضحة .

ثالثاً: قانون مملكة أشنونا :

يعد قانون مملكة اشنونا [xxviii] من القوانين والتشريعات القديمة المهمة في بلاد الرافدين فمن بين آلاف الرقم الطينية التي عُثر عليها في تل حرمل ظهرت قطعتان تتصلان بتشريعات قانونية خاصة بمدينة أو مملكة أشنونا مكتوبة بالخط المسماري وباللغة البابلية القديمة ومرتبة على هيئة مواد حسب الاحكام المختلفة الصادرة وتبتدئ بمقدمة قصيرة [xxix] ، وقد نسبها بعض الباحثين إلى أحد ملوك مملكة أشنونا والمعروف باسم بلالاما [xxx] .

ويعد من أقدم القوانين اذ انه سبق قانون لبت عشتار بنحو نصف قرن ، وقد عُثر عليه في تل حرمل [xxxi]، وقد بلغت المواد التي بقيت من القانون اخدى وستون مادة عالجت أهم جوانب الحياة في المملكة فاهتمت بأسعار المواد الضرورية وأجور القوارب والعمال وأجور العمال المشتغلين في الزراعة وغيرها [xxxii] ، وقد جاء في المادة واحد من هذا التشريع تحديد أسعار الشعير والزيت الفاخر وزيت السمسم والشحم وزيت النهر [xxxiii] ، وكما تناولت التشريعات في عدة مواد تحديد أجور العربات والقوارب والعاملين عليها وأجور العمال الزراعيين وأجور الدواب التي استخدمت في نقل الأحمال كالجمال والحمير وغيرها من الحيوانات الاخرى [xxxiv] .

وعلاوة على ذلك فقد اهتمت تشريعات أشنونا بالعقوبات اذ جمعت في مجموعة من موادها بين القصاص والدّية أو التعويض، فأقرت مبدأ عقوبة القتل على القاتل ومبدأ الدية على الجروح التي لاتؤدي إلى الموت[xxxv] .

ومن جانب آخر فقد حرصت تشريعات أشنونا على تأكيد حقوق القصور الملكية والسادة والمعابد فيما يمتلكون من العبيد والجواري والعقارات، حيث حرمت على الاماء والرقيق الموسومين بأسماء سادتهم أن يتجاوزوا حدود بوابة أشنونا دون إذن سادتهم [xxxvi] (المادة ٥١) من هذا التشريع كما ان العبد او الجارية الذين يدخلون بوابة أشنونا في موضع سفارة أجنبية تُوضع عليهم علامة ولكن يظلون في موكب سيدهم. كما هو موضح في (المادة ٥٢) من هذا القانون او التشريع [xxxvii].

يبدو ان القصور الملكية وأصحابها كانت تحفظ لهم هيبتهم دون التجاوز عليها، وهذا دليل واضح على تحقيق مبدأ العدالة والمساواة وعدم التجاوز .

أما فيما يخص حقوق السادة فقد أكدت تلك القوانين والتشريعات على حقهم في امتلاك أبناء جواريهم وأن لا يتربّوا عند غيرهم، كما حرمت على الجارية أو العبد العمل في التجارة لحسابه الخاص، بل وتوعدت من يتعامل معهم بأقصى العقوبة [xxxviii] ، وبالتالي اعتبرتهم لا يملكون شيئا فلا يحق لهم العمل في مجال التجارة ومن ثم من يتعامل معهم يستحق العقاب لأن العبد وما يملك يعتبر ملكا لمولاه [xxxix]، وحتى لا يقبل منه الرهن ايضا (المادة ١٦) كما جاءت ضمن مواد هذا القانون [xl].

وفضلا عن ذلك فقد اهتمت القوانين بتنظيم العلاقات الأسرية كشروط الزواج والعقود التي تُبرم لذلك والمهور والطلاق والقروض والرهون [xli] كما يتضح من المواد (١٢،١٣،١٦،١٧،١٨) وغيرها من المواد القانونية الأخرى [xlii] ومن الأمور المهمة في تلك القوانين أنها أقرت مبدأ الشفقة، فقررت أنه من حق الأخوة شراء نصيب أخيهم من الميراث اذا رغب هو في بيعه، كما أعطت الأحقية لمن باع داره أن يشتريها مرة ثانية اذا أراد المشتري بيعها [xliii] ، كما هو واضح من (المادة ٣٨) وكما حددت بعض مواد القوانين حضانة الاطفال (المادة ٣٢،٣٤) وأوضحت أيضا عقوبة السرقات وإخفاء الاشياء المسروقة (المواد ٩٠،٤٠،٤٩) ونصت ايضا الغرامات المفروضة على اهمال الكلاب المسعورة أو الجداران الآئلة للسقوط كما جاء في المواد(٥٨،٥٦،٥٧) من هذا القانون [xliv].

وخلاصة القول يعتبر قانون أشنونا من القوانين والشرائع المهمة التي صدرت في بلاد الرافدين وعالجت جوانب هامة من حياة المجتمع وإن كانت مصلحة الطبقة الحاكمة واضحة في العديد من بنوده، وقد تشابهت بعض جوانبه مع التشريعات التي ظهرت فيما بعد في بلاد الرافدين لاسيما قوانين وشرائع حمورابي فيما بعد.

رابعاً: تشريعات ايسين أو ليبت عشتار:

يُنسب هذا القانون للملك ليبت عشتار (١٩٣٤- ١٩٢٤ ق.م) خامس ملوك أسرة ايسين، والذي حكم في النصف الأول من القرن التاسع عشر قبل الميلاد وقد سُجل باللغة السومرية والنسخة الموجودة منه ومسجلة على كسر من ألواح الطين وهي غير كاملة [xlv] ، وكانت أخر مدونة قد كتبت باللغة السومرية [xlvi] بالرغم من أن بعض الباحثين يرجح وجود نسخة أخرى منها مدونة

باللغة الأكدية[xlvii]، ويُعتقد ان هذا التشريع قد سُجل على نصب حجري كبير لم يتم العثور عليه بعد ولكن وُجدت نسخ منه وهي مدونة على سبعة ألواح طينية ستة منها في مدينة نيبور موجودة الآن بمتحف الجامعة بلندن بينما اللوح السابع يوجد بمتحف اللوفر في باريس [xlviii] ، وبعد جمعها وترجمتها [xlix] وظهرت أنها مكونة من ثلاثة أجزاء رئيسة هي المقدمة والنصوص القانونية والخاتمة وجاء في مقدمة القانون : «أن الآلهة اختارت ليبيت عشتار ليحكم البلاد نيابة عنها وليقر العدل وليحرر أبناء وبنات نيبور وأور وايسين وسومر من العبودية التي كانت قد فرضت عليهم [l]».

ولقد أكد ليبت عشتار في نصوصه القانونية على ضرورة تحقيق الرخاء الاجتماعي وزيادة الخيرات لأرض وشعب سومر وأكد على رفع الظلم ودعا إلى التماسك العائلي [li] ، وتعد النصوص القانونية تالفة في معظمها ولم يتمكن العلماء من استعادة سوى ثمانية وثلاثين بنداً من بنودها، وهي تعالج شؤون الأراضي الزراعية والحدائق والعبيد والاعتداء على الآخرين والأحوال الشخصية [lii] ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في (المادة ٨) من هذا القانون:«اذا أعطى رجل أرضه البور لآخر لزراعتها ولم يتمكن الآخر من استصلاح الأرض وزراعتها فإنه يسلمه الأرض البور التي أهملها كجزء من نصيبه أو أجره» [liii] ، وجاء في المادة التاسعة ايضا من هذا القانون: «اذا دخل رجل بستان رجل آخر وقُبض عليه للسرقة، فإنه يدفع عشرة شواقل من الفضة» [liv]، وفي المادة العاشرة: «اذا قطع رجل شجرة من حديقة رجل آخر فإنه يدفع نصف مينا من الفضة» [lv] .

وأكدت مواد القانون مبدأ التعويض كما في المادة الثانية عشر التي أقرت تعويض الشخص الذي هرب عبده أو أمته إلى شخص آخر، فعلى هذا الشخص ان يعوض من هرب عبده اليه بعبد مثله أو أمة مثلها [lvi] ....

ويلاحظ ايضا ان هذا التشريع قد لامس حياة المواطن في جوانب عدة كتنظيم الميراث [lvii] كما جاء في (المادة ٣١) ومنه حالات الاعتداء على الآخرين وشؤون الضرائب والأحوال الشخصية[lviii] .

وجاء في خاتمة القانون أن ليبت عشتار بالاتفاق مع كلمة الحق (أوتو) أحل العدل والحق وأقر الخير لسومر وأكاد وأرسى أسس الثروة فيها، وأما من يرتكب شراً قبلي ومن يشوه صنع يدي ومن يدخل المخزن ويغير في القاعدة ويمحو النقوش ويكتب اسمه عليها الا فليقوض (اوتو) قاضي السماء والارض من أساسه»[lix].

ومجمل القول كانت تلك القوانين او التي سبق الحديث عنها قد أعطت بعداً تاريخياً حضارياً لبلاد الرافدين ونظمت حياة الأفراد والجماعات والمدن والدول فيه بحيث أعطت كل ذي حق ما كان يتطلع اليه وهيأت لخروج تشريعات حمورابي التي نظمت المجتمع بشكل افضل وأرقى تمشياً مع التطورات الجديدة في مجتمع بلاد الرافدين آنذاك.

قوانين وشرائع حمورابي وأهميتها لمجتمع بلاد الرافدين:

عُرف الملك حمورابي [lx] في تاريخ بلاد الرافدين بتشريعاته وقوانينه الشهيرة، حينما أصدر تلك التشريعات والقوانين منذ العام الثامن من حكمه ، ولكنها لم تكتمل الا بعد ذلك بعدة سنوات، وقد سجلت تلك القوانين على نصب عدة اشتهر منها نصب كبير من الديوريت يبلغ طوله ٢٢٥ سم ، وقد كتبت في السنوات الاخيرة من عهده ، وصور حمورابي في جزئه العلوي وهو يتلقى الاذن باصدار تشريعاته من رب العدالة ورب الشمس المعبود الاله (شمش) [lxi] .

ولقد تألفت المواد الباقية في تشريعات وقوانين حمورابي من ٢٨٢ مادة، تناولت أمور القضاء والامن وحقوق المحاربين ومسؤولياتهم، وعقود الزراعة ، وشروط القروض، والاحوال الشخصية من زواج وطلاق ومواريث والقصاص والتعويضات، وأجور أصحاب المهن ومسؤولياتهم [lxii].

ومن الملاحظ ان الملك حمورابي كان يفتخر جداً بوضعه لتلك القوانين والشرائع، حيث سُميت بابل باسمها المبجل وجُعلت أعظم ما في العالم القديم آنذاك ، حينما أسست له ملكية خالدة ثابتة ثبات السماء والارض في ذلك الوقت، وقد جاء في أحد النصوص التي ذكرها حمورابي :«أنا حمورابي - المكرس الامير الذي يخاف الاله لأقيم العدل حتى يسود الارض ولاقضي على الشر والسوء حتى لا يطغى القوي على الضعيف، ولارتفع كالشمس فوق الاقوام ذي الرؤوس السوداء، ولأضيء الارض، أنا حمورابي الراعي الذي عينه الاله انليل، أنا من أعمل على الاكثار وأنمي في وفرة كل مال (نيبور - دورانكي) [lxiii] الحامي الوفي المكرس لـ (ايكور) الملك الكفئ الذي أصلح أريدو وأعادها الى مكانها الأول » [lxiv].

ولقد حدد الملك حمورابي العقوبات التي يستطيع القضاة توقيعها في حالات معينة أما اذا لم يرد نص قانوني يختص بجريمة فانه أشار الى أن الحكم يجب ان يكون حسب العرف السائد في المنطقة، ومن الملاحظ في هذا القانون انه كان قاسياً في توقيع العقوبات على كل من يخرج على الارض أون يقترف ما يتنافى مع مبادئ الاخلاق، كما انه تعرض لمشاكل الوراثة والتبني وغيرها، وفي معظم أحكام هذا القانون نجد اتجاهاً للاخذ بمبدأ (العين بالعين والسن بالسن) أو المعاملة بالمثل الشائع بين الشعوب السامية [lxv].

يبدو من خلال قوانين حمورابي انه قد اقتبس من القوانين والاحكام التي قد سبقته وبنفس العقوبات بل انها اكثر عدالة من سابقاتها وبرغم ذلك انه قد أضفى مواد قانونية أكثر شمولية في قوانينه وتشريعاته حينما جاء بقوانين جديدة لم تكن معروفة سابقا.

ولو دققنا النظر الى قانون حمورابي لوجدنا ان مقدمته يذكر فيها الغاية والاسباب التي دعته لاصدار تلك القوانين وهي انتداب الاله له ليحكم مدينة بابل ولينشر العدل، تليها المواد القانونية، ثم الخاتمة والتي يذكر فيها النتائج المتوقعة من تطبيق القانون

بقوله صراحة: «هذه هي الاحكام العادلة التي أصدرها حمورابي الملك العظيم للبلاد فازدهر فيها العدل والحكم الصالح» [lxvi].
ويمكن حصر شريعة أو قانون حمورابي في خمس أبواب رئيسة هي : [lxvii]
أ- التقاضي وأصول المرافعات والتي تشمل المواد من ١ - ٥ مادة أي خمسة مواد .
ب- الاموال او المعاملات المالية والتي تشمل المواد من ٦- ١٢٦ مادة حيث تضم ١٢٠ مادة .
جـ-الاشخاص والقوانين والاحوال الشخصية والتي تشمل المواد من ١٢٧- ٢١٤ أي ٨٧ مادة
د- الاجور والتي تشمل المواد من ٢١٥- ٢٧٧ مادة والتي تضم ٦٢ مادة.
هـ- العبيد والتي تشمل المواد من ٢٧٨ - ٢٨٢ مادة وهي تضم ٤ مواد.
وعلى الرغم من الموضوعات الكثيرة التي يتطرق اليها قانون حمورابي فانه قد اغفل جوانب كثيرة أخرى، كما انه تطرق الى بعض الامور الخاصة في الوقت الذي أهمل فيه بعض القضايا العامة ولذلك توحي مواده وكأنها من نوع الدستور الموجز، الذي تضمن القضايا الهامة من وجهة نظر المشرع وقت وضع تثبيتها ، والراجح جداً ان القضايا المعروفة والشائعة بين القضاة لم تستوجب تثبيتها في القانون، ولاسيما ان عدد كبير من قرارات المحاكم الصادرة في دعاوى سابقة كانت تسجل ويحتفظ بها حتى يستعين الحكام بها عند النظر في قضايا مماثلة أو مقاربة في المستقبل [lxviii].
ومهما كان من أمر فان تلك القوانين قد اهتمت بالمجتمع العراقي القديم وأرست العدالة الاجتماعية آنذاك، كما ان النقطة الجوهرية التي يعكسها قانون وتشريعات حمورابي والقوانين العراقية الأخرى هي ذروة التنظيم الذي بلغه المجتمع العراقي وهو أحد أبرز مقومات المدنية الراقية ، والى جانب ذلك فان هذا القانون كشف في معالجاته انه القانون المدني الموحد الذي يُخضع جميع المواطنين لأحكامه، وانه يلزم الجميع من موظفين كبار أو قضاة او رجال دين او رجال عاديين او عبيد او اماء للاصطفاف سواسية أمام أحكامه، أما أحكامه كانت تأخذ بنظر الاعتبار المرتبة الاجتماعية، ولكن المساوات تتمثل في مسؤولية الجميع عند اجراء أعمالهم وتنفيذ التزاماتهم من التقيد ببنود القانون ومراعاة احكامه وهذا ما وجدناه في القوانين السابقة له أيضاً.

الخاتمـــة

١- هنالك تشابه واضح بين القوانين والاصلاحات التشريعية السابقة لقانون وشريعة حمورابي وبين قوانين حمورابي نفسها، ويظهر ذلك التشابه في كثير من القوانين الاجتماعية التي تنادي بمبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة .
٢- اقتبس حمورابي في وضع قوانينه التشريعية بمن سبقه من واضعي القوانين ورغم ذلك انه أضاف الكثير الى قوانينه بحيث بلغت ٢٨٢ مادة ، كما انه قد عدل أو ابتكر قسم من القوانين التي عدت ذي فائدة أكثر.
٣- ان معظم القوانين الاجتماعية التي سبقت قانون وشريعة حمورابي قد اهتمت بالانسان ورفع الظلم عنه في الوقوف مع طبقة العبيد والفقراء، بالرغم من انها قد حفظت لباقي الطبقات هيبتهم كما هو الحال في قوانين أشنونا ولكن مبدأ المساواة واضح فيها.
٤- بالرغم من الفتوحات العسكرية واهتمام ملوك بلاد وادي الرافدين القدماء فيها ، لكنهم لم يهملوا الجوانب الادارية والاصلاحات وسن القوانين والتشريعات التي تهم مجتمعاتهم القديمة آنذاك فوضعوا تلك القوانين نصب أعينهم.
٥- قوة شخصية بعض ملوك بلاد الرافدين جعلتهم يفرضون قوانينهم العدلية دون معارضة من احد كما فعل الملوك أوروكاجينا - اورنمو - حمورابي .
٦- على الرغم من مرور آلاف السنين على تلك القوانين لكنها بقيت شاخصة وواضحة للعيان وما حملته الرقم الطينية الموجودة ، وكذلك مسلة حمورابي هو خير أدلة على عدالة تلك القوانين.
٧- اهتمت تلك القوانين بتنظيم العلاقات الاسرية من شروط الزواج والعقود التي تبرم والمهور والطلاق والقروض والرهون وغيرها، وذلك واضح من خلال قوانين مملكة أشنونا وأورنمو وحمورابي واوروكاجينا ولبت عشتار.
٨- لقد أكدت معظم القوانين على مبدأ التعويض ، وهذا البند قد دخل في معظم تشريعاتهم وقوانينهم حتى انه شمل قوانين حمورابي نفسها.
٩- ان الفتوحات العسكرية لحمورابي وفترة حكمه الطويلة البالغة ٤٢ سنة قد أكسبته خبرة في المجالين العسكري والاداري، وبالتالي قد أرسى قواعد دولة قوية اتسمت بالعدل والمساواة.
١٠- بالرغم من ان قوانين حمورابي واقتباساته من القوانين والتشريعات التي سبقته، لكنه أغفل كثيراً من الامور ، وتطرق الى بعض الامور الخاصة في الوقت الذي أهمل فيه بعض القضايا العامة ولكن رغم ذلك كانت قوانينه أشمل وأدق ممن سبقه.

الهوامـــش

(1) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ص ٢٦٤.
(٢) طه باقر، تاريخ العراق القديم، بغداد ١٩٥٥م، صص ٢٨٣-٢٨٦.
(٣) اوروكاجينا: هو آخر ملوك سلالة لكش ويسمى «أورو أنيميكينا» وفترة حكمه حوالي عام ٢٣٦٠ ق.م وقد حكم ثماني سنوات واتخذ في العام الثاني من حكمة لقب ملك واستطاع هذا الملك أن يسيطر على مدينة لكش بعد أن توالى على حكمها عدد من الحكام ثم مد نفوذه على المدن السومرية كلها وقد اشتهر بإصلاحاته الداخلية بما قام به من الحد من نفوذ الكهنة وشيد الكثير من المعابد وشق قناتين للري وامتدت حدود دولته من لكش حتى البحر ينظر:

Gadd, C.j, "TheCitiesofBabylonia", C,A,H., 7,3rd ed., vol.1 part
2A Cambridge, 1971, p 120.
وكذلك ينظر (طه باقر: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الوجيز في حضارة وادي الرافدين، العراق بغداد د/ت ، ج١ ص ٣٢١) . وكذلك ينظر (محمد ابو المحاسن عصفور، معالم تاريخ الشرق الادنى القديم من اقدم العصور الى مجيء الاسكندر ، بيروت ، دار النهضة العربية، ١٩٨٤م، ص ٣٥٤.
(٤) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، صص ٣٦٤-٣٦٥؛ المؤلف نفسه، دراسات في حضارة الشرق الأدنى القديم، العراق-إيران، دار المعرفة الجماهيرية، الاسكندرية، ١٩٩٦ ، ص ٣٤.
(٥) نبيلة محمد عبد الحليم، معالم العصر التاريخي في العراق القديم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص ٥٣.
(٦) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ص٣٦٥.
(٧) نبيلة محمد عبد الحليم، المرجع السابق ، ص ٥٣.
(٨) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ص ٣٦٥.
(٩) صموئيل كريمر، من الواح سومر ، ترجمة طه باقر، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١١٠-١١١.
(١٠) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ص ٣٦٥.
(١١) نبيلة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٥٣.
(١٢) عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ج١، القاهرة ١٩٨٠، ص ٤٠٦.
(١٣) طه باقر، مرجع سابق، صص ٢٨٦-٢٨٧؛ أحمد أمين سليم، دراسات في حضارة الشرق الأدنى القديم، العراق ايران ، ص ٢٤.
(١٤) طه باقر، المرجع نفسه، ص ٢٥٩.
(١٥) نيبور : هي عاصمة بلاد سومر الدينية وتسمى نفّر وقد بُني فيها معبد للاله انليل من قبل الملك الكيشي (ان - سي) . (الشيخلي عبد القادر، تاريخ العراق القديم، بغداد ١٩٩٠ ، ص ٧٥؛ طه باقر، ملحمة كلكامش ، ص ٢٠١؛ نبيلة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ١٤٨؛ فاروق ناصر الراوي، المظاهر الحضارية المشتركة للوطن العربي القديم ، بغداد مكتبة النصر للطباعة، ١٩٩١، ص ١٤.

(16) Gadd, c.j.,op.cit,.p599
(١٧) محمد بيومي مهران، تاريخ العراق القديم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٠، صص ١٧٦-١٧٧.
(١٨) بدأت قصة الكشف عن قانون أورنمو بتعرف أحد الاشخاص المختصين بالسومريات عام ١٩٥٢م على لوح مسماري محفوظ في متحف الشرق القديم في استانبول يحتوي على أجزاء من قوانين أورنمو كان قد عثر عليها في نيبور أو (نفّر) في العراق، كما استطاع احد علماء المسماريات من التعرف على كسرتين من مدينة أور تحتويان ايضا على أجزاء أخرى من قانون أرونمو ثم تواصلت جهود العلماء في هذا المجال حتى تم تقديم صورة واضحة لهذا القانون للمزيد ينظر:
Kramer, S.n., inOrientalia,23,1954,pp40ff;Finkelstein,T.J.,op.cit.,pp523-525.
(١٩) عبد الحكيم ذنون، تاريخ القانون في العراق، دمشق، ١٩٩٣، صص ٥٥-٥٧.
(٢٠) سامي سعيد الأحمد ، المدينة والحياة المدنية، بغداد ، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٨، ص ١٨٤.
(٢١) محمد بيومي مهران، تاريخ العراق القديم، ص ١٧٧؛

Gadd, C.J.,op.cit.,p 598.
(٢٢) عبد الحكيم الذنون، مرجع سابق، صص ٥٥-٥٧، برهان الدين دلو، حضارة مصر والعراق، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٩، ص ٣٩٣؛ أحمد أمين سليم، دراسات في حضارة الشرق الأدنى القديم، العراق ايران ص ٣٥.
(٢٣) نبيلة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ١٤٩.
(٢٤) صموئيل كريمر، مرجع سابق، صص ١٢٠-١٢١.
(٢٥) عبد الحكيم الذنون، مرجع سابق، ص ٦١؛ أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ص ٣٦٧.
(٢٦) عثرت على هذا اللوح الطيني البعثة الاثرية التي اشترك فيها المعهد الشرقي لجامعة شيكاغو ومتحف بنسلفانيا وذلك في عام ١٩٥٠م .
(٢٧) صموئيل كريمر، من ألواح سومر،ص ١٢٣ وما بعدها. وكذلك
Finkelstein , j. j. «Summerien laws, Y. B. C. 2177» , A. N. ET. pp. 25ff.
(٢٨) شملت مملكة او مدينة أشنونا (تل أسمر الحالية) على أراضي تقع في نطاق محافظتي ديالى وبغداد وكانت تضم مجموعة مدن، تعرف الآن بتل حرمل وهي إلى الشرق من مدينة بغداد بنحو تسعة كيلومترات تقريباً . للمزيد يُنظر «محمد بيومي مهران، حضارات الشرق الأدنى القديم، الحياة السياسية، ج١، الاسكندرية، ١٩٩٩م، صص٤٢٨ وما بعدها».
(٢٩) نبيلة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ١٧٢.
(٣٠) طه باقر ، مرجع سابق، ص٤١٥، برهان الدين دلو، مرجع سابق، ٣٩٧.

(٣١) تل حرمل: هو تل صغير يقع بالقرب من بغداد وهو موقع (شادو بوم) التي كانت المركز الاداري لمنطقة زراعية في مملكة اشنونا ، ينظر: «محمد ابو المحاسن عصفور، معالم تاريخ الشرق الادنى ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥».
(٣٢) محمد بيومي مهران، تاريخ العراق القديم، ص ٢٠٦؛ محمد حرب فرزات، دول وحضارات في الشرق العربي القديم، ط٣، دار طلاس للدراسات، ١٩٩٤، ص ١٢٨.
(٣٣) نبيلة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ١٧٣؛ مهران، محمد بيومي، تاريخ العراق القديم، ص ٢٠٦-٢٠٧ .
(٣٤) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ص٣٦٨.
(٣٥) محمد بيومي مهران، تاريخ العراق القديم، ص ٢٠٦.
(٣٦) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، صص ٣٦٨-٣٦٩.
(٣٧) طه باقر "قانون مملكة أشنونا"، مجلة سومر، المجلد الرابع، ج٢، بغداد ١٩٤٨، ص ١٧٢؛ برهان الدين دلو، مرجع سابق، ص ٣٩٨.
(٣٨) أحمد أمين سليم، دراسات في حضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ص ٣٦٩.
(٣٩) محمد بيومي مهران، تاريخ العراق القديم، صص ٤٢٨-٤٣١.
(٤٠) نبيلة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ١٧٣.
(٤١) محمد بيومي مهران، تاريخ العراق القديم ص ٢٠٦.
(٤٢) نبيلة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، صص ١٧٤-١٧٥.
(٤٣) أحمد أمين سليم، دراسات في حضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق ، ص٣٦٨.
(٤٤) نبيلة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، صص ١٧٤-١٧٥؛ برهان الدين دلو، مرجع سابق، ص ٣٩٨.
(٤٥) أحمد أمين سليم، دراسات في حضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ص ٣٦٩. وكذلك (دلّو، حضارة مصر والعراق، ص ٤١٥).
(٤٦) سامي سعيد الأحمد، مرجع سابق، ص ١٨٤.
(٤٧) Gadd, C.J.,op.cit.,p635-52
(٤٨) نبيلة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ١٧٥؛ طه باقر ، مقدمة .....، ص ٢٩.
(٤٩) Steele, F.R.,American Journal of Archaeology, vol. LII, 1948, pp.425ff
Kremer,S.N.,((Lipit-Ishtar lawcode)) Ancient near Eastern Texts, new Jarsey, 1969, pp159 ff.
(٥٠) برهان الدين دلو، مرجع سابق، ص ٣٩٨.
(٥١) عبد السلام سبع الطائي، التشريعات الاجتماعية دراسات تطبيقية، جامعة بغداد، ١٩٩٠ م،ص١٣.
(٥٢) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ص٢٧٠.
(٥٣) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، العراق وايران، ص٣٨.
(٥٤) نبيلة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، س ١٧٦.
(٥٥) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، العراق وايران، ص٣٨.
(٥٦) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ص٣٧٠.
(٥٧) عبد الحكيم الذنون، مرجع سابق، صص ٨٧،٨٩.
(٥٨) أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق، ص٣٧٠.
(٥٩) برهان الدين دلو، مرجع سابق ص ٣٩٨؛ طه باقر، مجلة سومر، مجلد ٤، ج٢٢، ص ١٥٨-١٥٩.
(٦٠) حمورابي هو سادس ملوك مملكة بابل وتولى الحكم ٤٢ سنة من ١٧٢٨ - ١٦٨٦ ق.م. (عصفور، معالم تاريخ الشرق الادنى، ص٣٦٠).
(٦١) أحمد أمين سليم، تاريخ الشرق الادنى القديم، العراق - ايران - اسيا الصغرى، بيروت دار النهضة ، ١٩٩٠، ص ١٠٢.
(62) Wiseman. D. J. «The laws of Hammurabi» In J. S. S., vol. 7 (1962) p 161 ff.
(٦٣) دورانكي : رباط السماء والارض ، وهو اسم سومري لنيبور ، وهو يشير الى تمجيدها، وهي مركز عبادة الاله انليل صاحب معبد ايكور، ينظر : «برهان الدين دلو، حضارة مصر والعراق، ص ٢٤٠».
(٦٤) دلو : المرجع نفسه، ص ٢٤٠.
(٦٥) عصفور، معالم تاريخ الشرق الادنى، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .
(٦٦) محمد بيومي مهران، تاريخ العراق القديم، ص ٢٣٨ - ٢٤٠ ، ٢٤٢.
(٦٧) عمران احمد الشريف ، العهد البابلي القديم، الجماهيرية، طرابلس، ٢٠٠٤ م، ص ١٥.
(٦٨) للمزيد عن تفاصيل تلك القوانين الموجزة ينظر «برهان الدين دلو، حضارة مصر والعراق، الصفحات ٤٢٢-٤٤٣.